



ندد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة اليوم الجمعة بـ"الانتهاكات الواسعة والمنهجية والجسيمة" لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في سوريا من قبل السلطة الحاكمة.

وقرر المجلس المؤلف من 47 دولة في قرار اعتمده أغلبية كبيرة (37 مقابل 4 معترضين و6 ممتنعين عن التصويت) إثر جلسة استثنائية حول وضع حقوق الإنسان في سوريا، "إحالة" تقرير لجنة التحقيق إلى الأمين العام للأمم المتحدة ليقرر بشأن "التحرك الملائم".

وأوصى القرار -الذي اعترضت عليه روسيا وكوبا والإكوادور والصين- بأن تطلع المنظمات الدولية الأساسية على التقرير، وباستحداث منصب "مقرر عام لحقوق الإنسان لسوريا".

واجتماع اليوم الطارئ هو الثالث الذي يعقده المجلس في مقره بجنيف حول سوريا منذ بدء الاحتجاجات فيها في مارس/آذار الماضي، وقد طرح خلاله مشروع القرار من قبل ممثل بولندا التي تتأسس الاتحاد الأوروبي.

ويتزامن القرار مع توسيع الاتحاد الأوروبي نطاق عقوباته على النظام وقائمة الشخصيات المشمولة بها لتشمل 12 شخصية جديدة، بينها وزير المالية محمد جليلاتي والاقتصاد محمد نضال الشعار، بالإضافة إلى عسكريين بينهم الجنرال فهد الجاسم.



وكان ممثلو الدول قد تعاقبوا على الحديث في الشأن السوري، حيث أدانت ممثلة الولايات المتحدة شامبرلين دوناويو

"بأشد العبارات عمليات الاعتقال العشوائية المتواصلة والتعذيب للمتظاهرين السلميين"، بينما اعتبر المندوب الروسي فاليري لوشخشينين أن المجتمع الدولي يتلقى صورة أحادية الجانب عما يجري في سوريا.

عاجلة وفعالة

من جهتها دعت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نافي بيلاي - في كلمتها الافتتاحية - المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات "عاجلة وفعالة" لحماية الشعب السوري، محذرة من انزلاق سوريا إلى حرب أهلية.

وقالت بيلاي إن حرباً أهلية بكل الأبعاد ستندلع في سوريا "إذا لم تتوقف الآن عمليات القمع القاسية المستمرة من جانب السلطات السورية".

غير أن المتحدث باسم المسؤولية الأممية روبرت كولفيل أوضح للجزيرة في وقت سابق أنه من الصعب توصيف الوضع في سوريا على أنه حرب أهلية، إلا أنه يتجه بالتأكيد نحو ذلك.

وتحدثت بيلاي عن التقرير الذي قدمته لجنة التحقيق الدولية التي فوضها المجلس الاثنى عشر إلى أن جرائم ضد الإنسانية ارتكبتها قوات الأمن السورية، معتبرة أنه "يعزز الحاجة الملحة لمحاسبة" النظام في دمشق.

وفي هذه الأثناء، دعا نائب الرئيس الأميركي الرئيس السوري بشار الأسد للتخلي عن السلطة، مشيداً بقيادة تركيا المجاورة، وقال جو بايدن - في مقابلة مع صحيفة حريت التركية - إن "الموقف الأميركي من سوريا واضح، لا بد من أن يوقف النظام السوري قمعته لشعبه، وعلى الرئيس الأسد التخلي".

وفي غضون ذلك، قال الرئيس السوري بشار الأسد إن معركته ليست مع العرب بل "مع الذين يحركون الدول العربية"، وتوقع أن يزور الزعماء العرب دمشق للاعتذار، متهماً الأميركيين بالعمل على تغيير نظام بلاده "لكنهم لن يتمكنوا من ذلك".

"محركو العرب"

وقال الأسد - في حديثه مع وفد من رجال الدين حضروا من لبنان، ونقلت صحيفة الأخبار اللبنانية تفاصيله اليوم الجمعة - "معركتي ليست مع العرب، لذا لا نهتم بما ينتج منها، لكن المعركة مع من يحركون الدول العربية اليوم".

وأشار إلى أن الخطة الأميركية كانت تقضي بتقسيم العراق، إلا أن الأميركيين اكتشفوا أن تقسيم العراق مستحيل لوجود سوريا إلى جانبه، "فأما سوريا مقسمة وعندها يمكن تقسيم العراق، وإما البلدان لا يقسمان".

وأضاف "اليوم الأميركيون في أضعف أوضاعهم الخارجية، وكان مهمهم هز الوضع السوري لتغطية الانسحاب من العراق، ويريدون تغيير النظام في سوريا، لكنهم لن يتمكنوا من ذلك".

ومضى الأسد قائلاً إن بلاده "تلقت العديد من الاتصالات من دول عربية أكدت أن شيئاً لن يتغير في العلاقات الثنائية بعد صدور قرار العقوبات بحق سوريا".

وقال إن الزعماء العرب سيأتون دمشق ليعتذروا في النهاية. وأشار إلى أن تركيا لا يمكنها أن تملّي على سوريا إرادتها، وأن "تركيا تدخل في أمر أكبر من حجمها الإقليمي، وأكبر مما يسمح به واقعها"، مشيراً إلى أن المعركة مع الغرب.

وقال إنه يعلم أن المعركة "ليست قصيرة، وهي قاسية، لكن الظروف اليوم أفضل مما كانت عليه قبل أشهر، وقد طلبت من الجيش دائماً عدم استخدام الأسلحة الثقيلة في المعارك العسكرية، والاكتفاء بالأسلحة الخفيفة".

